2019

Why societies need public goods
Prof: Angela Kallhoff

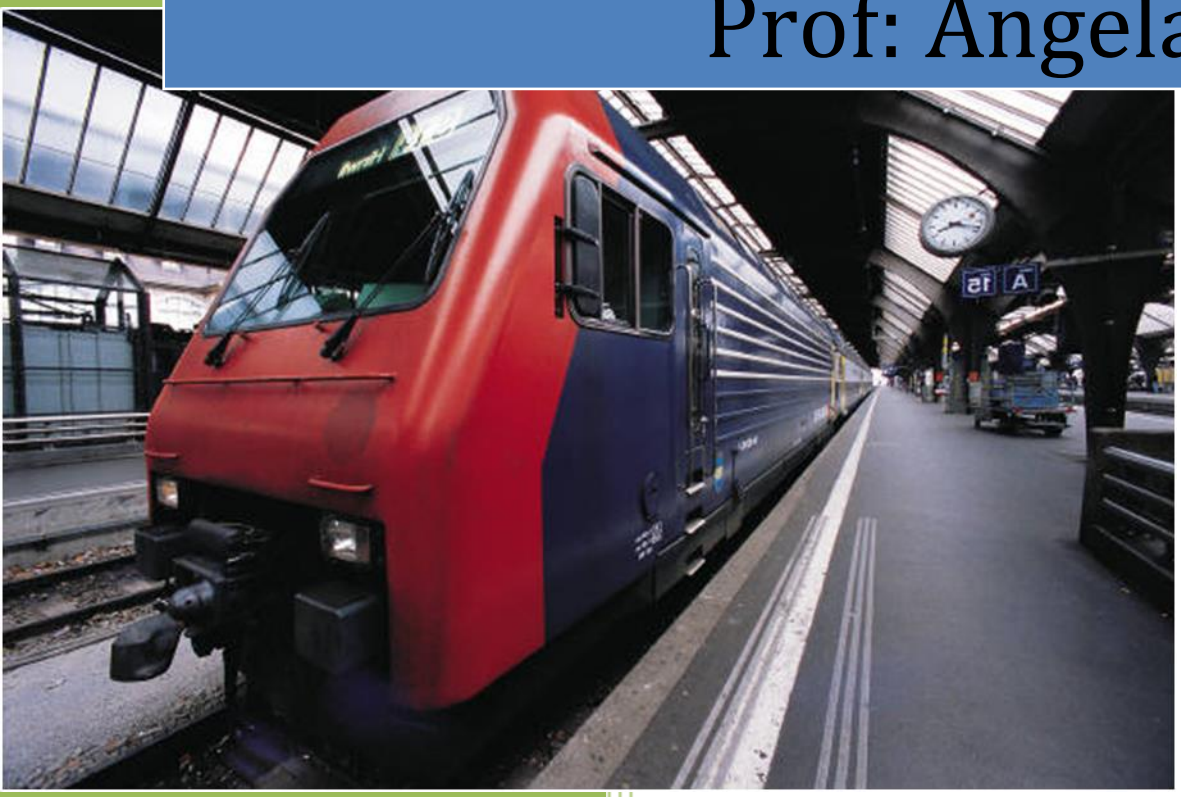

لماذا تحتاج المجتمعات السلع العامة

ترجمة: د. (محمد المهدي) وفيق السائح

*Why societies need public goods**

*Prof: Angela Kallhoff***

لماذا تحتاج المجتمعات إلى السلع العامة

ترجمة

د. "محمد المهدي" وفيق السائح

mohammed_w_s@hotmail.com

دكتوراه اقتصاد ومصارف إسلامية

جامعة اليرموك/ الأردن

كانون الأول/ 2019م

---

* - نشرت هذه الدراسة بوساطة (Taylor & Francis) في مجلة:
[Critical Review of International Social and Political Philosophy] Vol. 17, No. 6, 635–651, on [14 Apr 2014], https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13698230.2014.904539

** - الباحثة (Angela Kallhoff) أستاذة في علم الأخلاق (Ethics)، وعلى وجه الخصوص: الأخلاقيات التطبيقية، وهي أستاذة في جامعة فيينا/ النمسا، قامت بتأليف كتاب عن أخلاقيات الحياة النباتية، المرتبط بكتاب الطبيعة الأخلاقية في أخلاقيات أرسطو، وكتاب عن الفلسفة السياسية للمواطنة.

تنويه

إذن بالترجمة والنشر

بناء على طلب هيئة تحرير المجلة فإنني أورد التوثيق التالي

والذي يتضمن اسم المجلة ورابط الدراسة الأصلية

This is an Accepted Manuscript of an article published by Taylor & Francis in [Critical Review of International Social and Political Philosophy] Vol. 17, No. 6, 635–651, on [14 Apr 2014], available online:

https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13698230.2014.904539

شكر وتقدير

بعد أن أكرمني الله تعالى بإتمام ترجمة هذه الدراسة، فإنني أتوجه بالشكر والتقدير إلى هيئة تحرير مجلة:

Critical Review of International Social and Political Philosophy

على أنها سمحت لي بترجمة دراسة: (Why societies need public goods) للباحثة: (Prof: Angela Kallhoff).

قائمة المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
إذن هيئة تحرير المجلة بترجمة الدراسة ونشرها	أ
شكر وتقدير (خاص بالمترجم)	ب
قائمة المحتويات	ج
صورة عن الملخص من الدراسة الأصلية	د
تقديم بين يدي الدراسة	1
الدراسة المترجمة	3
الملخص باللغة العربية	3
تمهيد	4
القسم الأول: تعريف السلع العامة وما يتعلق بها من خصائص	5
القسم الثاني: رؤية الباحث للسلع العامة	8
القسم الثالث: السلع العامة تعزز الاندماج والتضامن الاجتماعي	10
القسم الرابع: السلع العامة تعزز التواصل الاجتماعي بين الأفراد	12
القسم الخامس: السلع العامة تحفز الإحساس المشترك بالمواطنة	14
القسم السادس: تدخل الدولة في توفير السلع العامة	15
القسم السابع: الخاتمة	18
شكر وتقدير (خاص بالباحثة)	19
تمويل الدراسة	19
نبذة عن حياة الباحثة (Prof: Angela Kallhoff)	19
صورة عن المراجع الأصلية للدراسة	20

Critical Review of International Social and Political Philosophy, 2014
Vol. 17, No. 6, 635–651, http://dx.doi.org/10.1080/13698230.2014.904539

Routledge
Taylor & Francis Group

Why societies need public goods

Angela Kallhoff*

Department of Philosophy and Educational Studies, University of Vienna, Vienna, Austria

The most distinctive features of public goods are usually understood to be the difficulty of excluding potential beneficiaries and the fact that one appropriator's benefits do not diminish the amount of benefits left for others. Yet, because of these properties (non-excludability and non-rivalry), public goods cause market failures and contribute to problems of collective action. This article aims to portray public goods in a different light. Following a recent reassessment of public goods in political philosophy, this contribution argues that public goods are particularly suitable for sustaining a well-ordered society. Public goods contribute to social inclusion, they support the generation of the public, and they strengthen a shared sense of citizenship. This article scrutinizes these functions of public goods and offers a discussion of the interventionist thesis which states that governments should sustain public goods.

Keywords: public goods; social justice; social inclusion; connectivity good; citizenship

تقديم بين يدي الدراسة

يعد مفهوم السلع العامة (Public Goods) من المفاهيم التي حظيت باهتمام واسع في الفكر الاقتصادي الغربي، فقد تناوله كثير من الباحثين بالشرح والتوضيح، فعلى سبيل المثال لا الحصر، رصد بعض الباحثين الوسيلة الأمثل لتوفير السلع العامة، ومنهم من حاول التعرف على تأثير السلع العامة على التنمية الاقتصادية، وآخرون قاموا برصد سبل تمويل السلع العامة، بينما أجرى بعض الباحثين تقييما لـ "اللامركزية الديمقراطية" على تمويل السلع العامة.

أما "السلع العامة" في المكتبة العربية الاقتصادية فلا نكاد نسمع لها ذكرا إلا في المصنفات الاقتصادية على سبيل الإيجاز، لذلك فإنني ارتأيت أن أتناول إحدى هذه الدراسات الغربية وأقوم بترجمتها لإثراء المكتبة العربية، وقد وقع الاختيار على دراسة الباحثة الاقتصادية: (Angela Kallhoff) الموسومة بـ (*Why societies need public goods*).

وبصدد مفهوم السلع العامة وما تتسم به من خصائص، فإنه من المناسب إلقاء شيء من الضوء على ذلك قبل البدء بعرض الدراسة الأصلية:

تتحدد طبيعة السلع العامة وفقاً لخصيصتين اثنتين تميزانها عن السلع الخاصة: **أولاهما**: أنها ليست محلا للتنافس بين أفراد المجتمع. **وثانيهما**: عدم إمكانية استبعاد فئة محددة من الأفراد من استهلاكها.

ويعبر الاقتصاديون عن الأول: (Non-Rivalry in consumption)، أي سلعة غير قابلة للتنافس، ويعنون بذلك: إمكانية استهلاك السلعة العامة من قبل عدد لا محدود من الأفراد دون أن يقلل ذلك مما هو متاح للاستهلاك للآخرين[1]، ويعني ذلك بالضرورة: أنه لا يوجد حالة تنافس على السلعة العامة؛ لما أنها متوفرة في المجتمع، فخدمات الحماية التي يقدمها الجيش إنما هي خدمات تعم كل أفراد المجتمع، فانتفاع مجموعة معينة بالسلعة العامة لا يعني انخفاض مستوى المتاح منها لمجموعة أخرى[2]، وهي بذلك تعتبر سلعة غير قابلة للتنافس من قبل أفراد المجتمع.

([1]) Kaul, Grunberg and Stern:, Defining Global Public Goods, Page: 3, in Preference: Global Public Goods, International Cooperation in the 21ST Century, Page: 42.

([2]) McNutt: Public goods and club goods, Page: 2-3. Look else: Kaul, Grunberg and Stern:, Defining Global Public Goods, Page: 3, in Preference: Global Public Goods, International Cooperation in the 21ST Century, Page: 41.

ويعبرون عن الخصيصة الثانية: (Non-Excludability in supply)، ويعنون بذلك: عدم إمكانية إقصاء الأفراد العازفين عن تمويل السلعة العامة من الانتفاع بالسلعة العامة[3]، فمنظومة الدفاع عن الوطن تعد سلعة عامة، ولا يمكن إقصاء أي أحد لم يدفع الضرائب المستحقة عليه[4]، والمنارات الضوئية في البحار تعد سلعة عامة، تستفيد منها جميع السفن التي تمر في تلك البحار، فأن تستبعد عدداً من السفن من البحر إلى البر مباشرة؛ لأنها لم تساهم في تمويل المنارات يعد استبعاداً غير ممكن.

والأمثلة على السلع العامة بحسب هذه الخصائص ستكون على مراتب[5]:

أ- سلع عامة نقية (مطلقة) وهي تلك السلع التي تتوافر فيها الخصيصتان مثل سلك الشرطة والجيش والنظام القانوني والسياسة النقدية، فتلك سلع متاحة لكل أحد، واستهلاكها لا يقلل من نصيب الآخر، كما أنه ليس من الممكن أن تستبعد أحدا من الانتفاع بهذه السلع.

ب- سلع شبه عامة وهي تلك السلع التي تتوافر فيها الخصيصتان، إلا أنها يمكن أن تفتقر لإحداهما في ظرف معين، ومنها التعليم والإرسال الإذاعي أو التلفزيوني والحدائق العامة، والطرق والجسور، فكل هذه سلع تتوافر فيها الخصيصتان، إلا أنه في ظرف معين قد تفتقر لإحدى الخصيصتين، فمثلاً الحدائق العامة سلعة متاحة لكل أحد، وانتفاع فرد بها لا يقلل من انتفاع الآخرين، إلا أنه في ظرف ما وهو الازدحام عليها في وقت معين، يقلل من فرصة الآخرين من الانتفاع بها، أو أنه قد تفرض رسوم معينة على دخولها –كما هو الشأن في الأندية الرياضية- مما يمكّن الهيئة الإدارية من استبعاد من لا يدفع قيمة الرسوم من دخولها[6].

([3]) Kaul, Grunberg and Stern:, Defining Global Public Goods, Page: 3, in Preference: Global Public Goods, International Cooperation in the 21ST Century, Page: 42.

([4]) فأن تقوم المجموعة (أ) بدفع الضرائب المفروضة عليها، بينما تعزف المجموعة (ب) عن الدفع، فهذا لا يعني أن تستفيد المجموعة الأولى من منظومة الدفاع بينما لا تستفيد الثانية، فلا يتصور مثلا أن يتم السماح لجيش أجنبي أن يهاجم منزل أحد المواطنين؛ لأنه لم يشترك في دفع تكاليف تجهيزات الجيش اللازمة للدفاع عن الوطن ويقتصر في دفاعه عن المواطنين المشتركين في دفع تلك التكاليف!!

([5]) Local Government and the Provision of Public Goods, New Zeland, Local Government Forum, 2008,Page: 5-6.

([6]) McNutt: Patrick, Public Goods and Club Goods, University of Dublin, University of Dublin, Encyclopedia of Law & Economics (0750), 1999, Page: 927-929.

ملخص دراسة

(Why societies need public goods)

إن أكثر الخصائص التي تميز السلع العامة خصيصتان: أولاهما: صعوبة (أو عدم إمكانية) استبعاد المنتفعين المحتملين، وثانيهما: أن انتفاع أحد الأفراد من السلعة العامة لا يقلل مما هو متاح للأفراد الآخرين. ولهاتين الخصيصتين فإن السلع العامة تتسبب في فشل السوق، وتساهم في زيادة مشاكل العمل الجماعي. تهدف هذه الدراسة إلى تصوير السلع العامة من زاوية مختلفة. فبعد إعادة تقييم حديثة للسلع العامة في الفلسفة السياسية، فإن هذه الدراسة تتناول السلع العامة، وتفترض أنها مناسبة بشكل واضح للمحافظة على مجتمع يتسم بالتنظيم الجيد. فهي تساهم في الاندماج الاجتماعي، وتدعم أفراد المجتمع، وتعزز الإحساس المشترك بالمواطنة. تختبر هذه الدراسة دور السلع العامة في المحافظة على المجتمع، كما أنها تناقش مسألة تدخل الدولة، والتي تنص على أنه يجب على الحكومات أن تدعم السلع العامة.

الكلمات المفتاحية: السلع العامة، العدالة الاجتماعية، الاندماج الاجتماعي، التواصل الاجتماعي، المواطنة.

تمهيد (Introduction)

نجح علماء المالية قبل حوالي نصف قرن في صياغة تعريف دقيق للسلع العامة، حيث يوضح هذا التعريف خصيصتين من الخصائص المحدّدَة لهذا النوع من السلع، أولاهما أنه من الصعب -إن لم يكن من المستحيل- استبعاد الآخرين من الانتفاع بهذا النوع، وثانيهما أن المنافع التي تخصص لفئة معينة من الأفراد لا تقلل من مقدار المنافع المتاحة للآخرين. ومنذ ذلك الحين، يعتبر عدم إمكانية الاستبعاد، وعدم وجود التنافس في استهلاك السلع العامة من الخصائص المميزة لهذه السلع. ونظرا لهذه الخصائص؛ فقد اعتبرت هذه السلع سببا من أسباب: إخفاق السوق أو فشل السوق، وأنها تسبب نقصا حادا في العمل الجماعي. يجادل المنظرون حتى يومنا هذا: حتى نحول دون اللاكفاءة ونمنع الفشل في السوق، فإنه يجب أن تكون السلع الخاصة بديلا عن السلع العامة.

تصور هذه الدراسة السلع العامة من جانب مختلف؛ فنظرا لخصائص السلع العامة، فإنها تنتج العديد من الآثار الجانبية الإيجابية على المجتمع، فهي تعزز الاندماج الاجتماعي، كما أنها تمثل مظهرا من مظاهر الشعور المشترك بالمواطنة. ولدى مناقشة الآثار الإيجابية للسلع العامة على المجتمع، فإن هذه الدراسة تتوافق إلى حد كبير مع إعادة تقييم حديثة للسلع العامة في سياق الفلسفة السياسية. فقد تم اختبار السلع العامة كنوع من السلع التي تحتاج إليها الديمقراطية، وكتعبير واضح عن الاندماج الاجتماعي، ناهيك عن أنها تشكل مظهرا واضحا من مظاهر الإحساس المشترك بالمواطنة. كما أنه تم اختبار السلع العامة كأحد الأمور الأساسية التي تساهم في التضامن (التكافل) في المجتمعات التعددية.

تقوم هذه الدراسة على سبعة أقسام:

القسم الأول: ويبدأ بتعريف السلع العامة، وما يتعلق بها من خصائص: عدم إمكانية الاستبعاد، وعدم التنافس في الاستهلاك. فعند تفسير هذه الخصائص سيتم إعداد مناقشة حول السلع العامة في سياق الفلسفة السياسية، كما سيعرض هذا القسم الاختلافات القائمة بين الأنواع المختلفة من السلع العامة.

القسم الثاني: حيث يعرض رؤية جديدة (منهجا بديلا) للسلع العامة، ويشرح الحجة العامة.

القسم الثالث: ويناقش السلع العامة باعتبارها سلعا تضامنية، ويفترض أن السلع العامة تعزز من الاندماج الاجتماعي.

القسم الرابع: حيث يصور السلع العامة كسلع تواصلية، أي أنها تعمل على زيادة التواصل الاجتماعي بين الأفراد، وتساهم في الوعي المتبادل بينهم.

القسم الخامس: ويصور هذا القسم السلع العامة كـ (identification goods) ويستكشف دور السلع العامة في تحفيز الإحساس المشترك بالمواطنة.

تصور الأقسام من القسم الرابع إلى القسم السادس مجموعة من العوامل (الآثار) الخارجية الإيجابية للسلع العامة على المجتمع.

القسم السادس: ويناقش مسألة التدخل، والتي تنص على أن الحكومات تحتاج إلى دعم السلع العامة لحماية المجموعة الأساسية من هذه الآثار.

تقوم الحجة الرئيسة على أن النظرة الاقتصادية البحتة تتجاهل كفاءة المؤسسات الاقتصادية في دعم السلع العامة.

القسم السابع: حيث يتكون من الخاتمة ومناقشة بعض الآثار على تقييم الخصخصة.

القسم الأول: إعادة البحث والنظر في مفهوم السلع العامة

The definition of public goods reconsidered

تختلف السلع العامة عن السلع الخاصة، فهي تفتقر إلى المعالم (السمات) التي تتميز بها السلع الخاصة، كما أنها متاحة لأفراد المجتمع، كما يظهر من الخصائص التي تتسم بها أنه لا يمكن استبعاد الآخرين من الانتفاع بها، وأنها سلع غير قابلة للتنافس عند استهلاكها (أو الانتفاع بها).

تعود هذه المساهمة البحثية إلى الأفكار الأولية للمنظرين في مجالي: المالية العامة والاقتصاد، فعلى الرغم من أن المؤلفين في هذه المجالات يناقشون السلع العامة على أساس من قوانين السوق، إلا أنهم اكتشفوا أهمية الخصائص المحددة لهذه المجموعة من السلع، فبسبب هاتين الخصيصتين فإن السلع العامة متاحة لجميع الأفراد، ومن أجل تسليط الضوء على هذه المسألة، فإنه من المناسب إيراد الأمور التالية والتي تحدد نطاق السلع العامة:

أولا: مما يترتب على الخصيصة الأولى (عدم إمكانية استبعاد المنتفعين) أن كل فرد يرغب في الانتفاع بالسلع العامة فإنه يمكن أن يقوم بذلك، ومن الأمثلة التي تجسد هذه الخصيصة على نحو جليّ: السلع الطبيعية مثل أشعة الشمس، ومن ذلك أيضا: المساحات العامة، والبنية التحتية، والوسائط الإعلامية، فبمجرد أن تكون هذه السلع متاحة، فإنها تكون متاحة لكل أحد، ولا تقتصر على مجموعة محددة من الأفراد.

ثانيا: ومما يترتب على الخصيصة الثانية (عدم إمكانية التنافس) أن توفير السلع العامة في المجتمع، وجعلها متاحة لكل فرد لا يتضمن المزاحمة (المنافسة) على هذا النوع من السلع، ومن الأمثلة في هذا المقام: التعليم العام، ونظام الرعاية الصحية الذي يقدم الخدمات الأساسية لكل فرد. ومع ذلك فإن السلع التي تتجسد فيها كلتا الخصيصتين تعد نادرة، فمعظم السلع العامة تنتمي إلى مجموعة السلع العامة غير النقية، والتي إما أن تجسد كلتا الخصيصتين إلى درجة معينة، أو أنها تجسد خصيصة واحدة كأقصى حد، لذلك فإنه من الضروري إلقاء نظرة فاحصة على مجموعة السلع العامة غير النقية.

ليس بالضرورة أن تكون السلع العامة غير النقية سلعا متماثلة، فقد يتم توفير سلعة ما من السلع العامة ولا تتسم إلا بخصيصة واحدة من الخصيصتين، كما قد يتم توفير سلعة أخرى تتشارك فيها الخصيصتان (أي: يكون لكل خصيصة نصيب في تلك السلعة)، ويعود السبب في

ذلك إما إلى بنيتها المادية، أو بسبب القيود على الانتفاع[7]، أو بسبب صعوبة تحول السلع من سلعة عامة إلى سلعة يتحقق فيها أحد قيود الانتفاع بالسلع العامة.

ومزيدا من الفائدة، فإنه من المناسب التمييز بين العديد من الحالات: فأما السلع التي تتسم بخصيصة إمكانية الاستبعاد، وتفتقر إلى خاصية المنافسة بين المنتفعين المحتملين (لا تنافسية) فإنه يطلق عليها السلع الخاضعة للرسوم (Toll Goods)؛ (وتعني تلك السلع التي اشترطت الهيئة المختصة الانتفاع بها بشرط دفع الرسوم [8]، أما السلع المشتركة (Common Pool Goods) والتي تفتقر إلى إمكانية الاستبعاد وتتسم بإمكانية التنافس على الانتفاع بها فهي تمثل بديلا أفضل من سابقتها[9].

تتوافق السلع الخاضعة للرسوم (Toll Goods) مع السمة البارزة في السلع العامة من ناحية كونها متاحة لكل أحد، إلا أنه ليس بالضرورة أن تكون متاحة لكل أحد من المنتفعين المحتملين، حيث يتم حجز وحدات هذا النوع من السلع للأفراد الذين يبدون استعدادهم لدفع الرسوم المفروضة على الانتفاع بها دون غيرهم، أما السلع المشتركة (Common-Pool Goods) فتتوافق مع خصيصة إمكانية انتفاع الأفراد بها، فالانتفاع بها متاح لكل أحد، ولا يستبعد أي فرد من ذلك الانتفاع على أي أساس تمييزي، ومما تجدر ملاحظته: أن تكون السلع المشتركة متاحة لكل أحد لا يعني بالضرورة أن يكون ذلك مضمونا. ولأن إمكانية الانتفاع متاحة للأفراد، فهذا يستلزم أن تكون المنافسة على هذا النوع من السلع عالية، كما أنها ستكون أكثر عرضة للمخاطر والفساد بفعل الإهمال والتقصير.

علاوة على ذلك: فإن السلع العامة غير النقية تشتمل على شكلين من السلع، أولاهما السلع المصنعة، وثانيهما السلع الطبيعية، فأما السلع المصنعة فيتم إنتاجها وتوفيرها عن طريق المؤسسات التي تدعم هذا النوع من السلع، وتدعم توفيرها على أساس من خصيصة: عدم إمكانية الاستبعاد. أما السلع الطبيعية فتشترك مع السلع العامة بما تتسم به من خصائص وذلك نظرا لخصائصها المادية. ولهذا التمييز بين السلع أهمية خاصة في مناقشة الوسائل الضرورية للمحافظة على السلع العامة ودعمها، فالسلع العامة المصنعة، مثل: الوسائط (الوسائل) الإعلامية والشبكة العنكبوتية تحتاج إلى الدعم من الناحيتين: المالية والإدارية، أما السلع الطبيعية فغالبا ما تعاني مما تتسم به من خصائص كما في السلع العامة، والأصل هو المحافظة على خصائص

---

[7] - قيود الانتفاع هي الترجمة التي ارتآها المترجم لمصطلح (entrance barriers) وتعني: تلك القيود التي تفرضها هيئة معينة على الانتفاع بالسلع العامة بحيث لا يمكن الاستفادة منها إلا من خلال تجاوز هذه القيود، وأبرز الأمثلة عليها الرسوم التي تفرضها الهيئة المختصة على الأفراد حتى يتاح لهم الانتفاع بالسلع العامة.

[8] - ففي هذا النوع من السلع (Toll Goods) يسهل استبعاد الراغبين بالانتفاع مجانا، كما في السلع الخاصة، إلا أن الانتفاع بهذه السلع يكون مشتركا بين الأفراد، ومن مفردات هذه السلع الحدائق العامة، حيث يمكن التحكم فيمن ينتفع بها من خلال تكلفة معقولة، ويلاحظ في هذا النوع من السلع أن إنشاءها أو توفيرها لا يحتاج إلى عمل جماعي؛ لأن إمكانية استبعاد الراغبين بالانتفاع بها مجانا يخلق حافزا عند المستثمرين لتوفيرها؛ لجني الأرباح تبعا لذلك.

[9] - ففي هذا النوع من السلع (Common-Pool Goods) يصعب استبعاد المنتفعين بها مجانا، كما أنها تتسم بأنها مشتركة بين الأفراد، الأمر الذي يخلق حافزا للانتفاع بها، بل والمسارعة إلى ذلك بأسرع وقت حتى ينتفع بها قبل غيره، وذلك دون أدنى اهتمام بالمحافظة عليها وحمايتها من الاستنزاف، ومن مفردات هذا النوع من السلع: الغابات والمراعي.

السلع العامة حتى تبقى متاحة الانتفاع لكل فرد من أفراد المجتمع. تشتمل السلع العامة في عصرنا الحاضر على الجو باعتباره سلعة عامة عالمية، وعلى الرغم من أن إتاحة السلعة لكل فرد، وانعدام التمييز بين الأفراد يعد أمرا ضروريا ومرغوبا فيه إلى حد كبير، إلا أن تقييد الانتفاع (Enclosure) قد يكون ضروريا في تأمين وتوفير السلع العامة. ويجادل البعض بأن هذه الخطوة قد تكون ضرورية في تأمين السلع الطبيعية من مآسي المشاعات الكارثية[10].

أخيرا: فهناك مجموعة من السلع ذات تأثير على المجتمع من خلال ما تتسم به من خصائص السلع العامة، وذلك من خلال الآثار الإيجابية العامة لهذه السلع على المجتمع، أو لأن استبعاد الأفراد من الانتفاع يعد مكلفا بالنسبة للمجتمع.

بعبارة أخرى: يعد توفير سلعة ما على أساس أنها سلعة عامة أيسر وأقل كلفة من توفيرها على أساس أنها سلعة خاصة، فنظام الرعاية الصحية قد يكون مثالا على ذلك، فخصائص السلع العامة ليست خصائص للسلعة نفسها، وإنما هي ناتجة من عملية حسابية تقارن فيها التكاليف مع المنافع، ويمكن تسمية هذه المجموعة من السلع العامة غير النقية: السلع العامة الثانوية.

يعتبر الفرق الأول هو الفرق الأكثر شيوعا وهو: التمييز بين السلع الخاضعة للرسوم (Toll Goods) والموارد المشتركة (Common-Pool)، ومن الأهمية بمكان أن تتم الإشارة إلى أنه لا يوجد شيء يتميز تمييزا تاما عن غيره مثلما تتميز واحدة من هاتين الخصيصتين: عدم إمكانية الاستبعاد، وعدم القابلية للتنافس. بعبارة اخرى: تتسم السلع الخاضعة للرسوم بأنها لا تنافسية بالنسبة لأولئك المنتفعين الذين يدفعون الرسوم، ومع ذلك فإنه من أجل تحقيق سمة عدم إمكانية الاستبعاد، فإنه من المناسب أن تبقى الرسوم في متناول اليد (أي أن تكون تكلفتها يسيرة). في الواقع: تتمتع العديد من السلع العامة بهذا التوصيف، كالمسارح والأحداث الرياضية المدعومة من القطاع العام، والحدائق الوطنية والبنى التحتية المرتبطة بقيود الانتفاع (Entrance Barriers) (أي: الرسوم المفروضة على الانتفاع بالسلع العامة). ولكن في حالة السلع العامة تبقى هذه الرسوم منخفضة بشكل مقصود حتى يتسنى منع السلعة من التحول إلى سلعة استبعادية. ومن أجل المحافظة على الموارد (أو السلع) المشتركة (Common Pool Resource) بعيدة عن التقصير والإهمال، فإن هذا الأمر (أي: فرض الرسوم) يعمل على تحويل هذه السلع إلى سلع خاضعة للرسوم (Toll Goods) إلى حد معين. وحتى تكون قادرا على تحديد هوية السلعة من حيث انتمائها للموارد (أو السلع) المشتركة (Common Pool Resource) فإنه لا ينبغي أن تشتمل الرسوم على أية إجراءات تعسفية بحق أولئك المنتفعين الذين تم اختيارهم سابقا، بل يجب أن تساهم في تخفيف حدة التنافس. أما الفرق الثاني فهو بين السلع العامة المصنعة والسلع العامة الطبيعية، ويبرز هذا الفرق عندما تكون أفضل الممارسات في المحافظة على السلع على المحك، وسيتم التعليق عليها لاحقا عند مناقشة مسألة: التدخل، ومع

[10] - يظهر هذا النوع من المآسي عندما تكون السلعة (أو المورد الاقتصادي) نادرا، وقابلا للتنافس بين الأفراد، دون إمكانية استبعاد أحد، الأمر الذي يحفز الأفراد على الإسراف في الانتفاع بهذا المورد، فيؤدي إلى استنزافه حتى النهاية؛ مما يسبب ضررا يلحق بالأفراد الآخرين، ومن الأمثلة على ذلك: استنزاف الثروة السمكية في الأنهار، وانقراض بعض الطيور أو الحيوانات من البيئة، والرعي الجائر للأراضي.

ذلك فإن مجموعة السلع العامة الطبيعية تحتاج إلى مناقشة إضافية؛ لأنها تثير العديد من معضلات العمل الجماعي التي لا يمكن معالجتها في هذا المقام؛ لذلك فإن الأمثلة التي سيتم مناقشتها تنتمي إلى مجموعة السلع العامة المصنعة. أما الفرق الثالث فإنه ذو أهمية؛ لعدم استبعاد السلع التي تنتمي إلى السلع العامة، مع أن توضيح سمات هذه السلع يتطلب طرح العديد من الاعتبارات. ومما تجدر الإشارة إليه: إن بعض السلع العامة الثانوية تنتمي إلى فئة السلع العامة المصنعة، كما في نظام الرعاية الصحية. ومع ذلك فإنه لن يتم مناقشة فئة السلع العامة الثانوية بعبارات عامة.

وآخر ما يمكن التعليق عليه في هذا المقام هو أمثلة السلع العامة التي ورد ذكرها في هذه الدراسة؛ حتى يتسنى فهم الحجج اللاحقة، فهذه الأمثلة مقيدة من ناحيتين: أولاهما: أنها تقتصر على السلع العامة النهائية، وبحسب اقتراح (Kaul et al: 1999) فإنه يمكن تقسيم السلع العامة إلى قسمين: أولهما السلع العامة، وثانيهما السلع العامة الوسيطة. فأما السلع العامة الوسيطة فإنها تساهم في توفير السلع العامة النهائية، ومن ناحية أخرى فإن السلع العامة النهائية تعد من النتائج، ولا تعد من السلع بالمعنى المعياري. فالسلع العامة الوسيطة تمثل مؤسسات داعمة لتوفير السلع العامة، ويندرج تحتها: مؤسسات المالية العامة، والمؤسسات السياسية، مثل: النظام القانوني. ويطبق الباحثون هذا التمييز على السلع العامة العالمية، وعلاوة على ذلك: فإن الباحثين يميزون بين السلع المادية والسلع غير المادية، وهذه الدراسة تتناول على وجه الحصر: السلع العامة المادية والنهائية، لذلك فإن هذه الدراسة لا تتناول سلعا مثل استقرار المناخ أو السلام أو العدالة، كما أنها لا تشمل السلع الوسيطة مثل: النظام القضائي والمؤسسات التي تدعم توفير السلع العامة النهائية، وتمثل مرتكزا هاما للسلع العامة نفسها.

القسم الثاني: حجج الدراسة (The Argument).

تعتبر السلع العامة عناصر مادية وذات بنية محددة، فكل فرد ممن يرغب في الانتفاع بالسلع العامة فإن الأمر سيكون متاحا أمامه، (حيث لا يوجد هناك أية حواجز انتقائية (قيود انتقائية) تمنع الانتفاع بالسلع العامة. كما أن كل فرد ممن يرغب في الانتفاع بالسلع العامة سيكون في وضع يمكن فيه أن ينتفع بالسلع العامة دون أن يتعرض لأية معاناة جراء المنافسة الشديدة. وعند مناقشة المجموعات المختلفة من السلع العامة فإنه قيل: أن هذا طرح مثالي بالفعل. يتعلق الطرح العام في هذه الدراسة بالطرح المثالي، فهو يتناول السلع الخاضعة للرسوم المنخفضة (Low Tolls)، مثل: سلع البنية التحتية، ونظام الرعاية الصحية، والتعليم العام، كما أنها تناقش الموارد المشتركة (common-pool resources) مثل: المساحات العامة، والبنية التحتية التي يمكن حمايتها من الاستنزاف جراء الاستهلاك المفرط.

ومع ذلك: فإن الطرح العام بأن السلع العامة غير النقية تزيد من مستوى جودة المجتمع يحتاج إلى مزيد من الدقة والتمحيص، فلقد بات من الواضح أنه ليس كل سلعة عامة تساهم في تحقيق العدالة بالمفهوم العام، أو أنها تساهم في تحقيق الإحساس المشترك بالمواطنة، فإضاءة الطرقات والألعاب النارية تتسم بخصائص السلع العامة، ولكن هل لها تأثير على جودة المجتمع السياسي؟؟!! أضف إلى ذلك: فالسلع العامة قد تحدث تأثيرات سلبية على اتجاهات مختلفة، فقد

يكون لنظام الرعاية الصحية تأثير ضمني (غير مباشر) إيجابي، فقد يعزز التضامن بين المواطنين، كما أنه قد يساعد المواطنين على الترابط اجتماعيا بعلاقات قوية في ظل الدولة القومية. كما أنه قد يكون له تأثير ضمني معاكس، فقد يرفض المواطنون نظام الرعاية الصحية العامة على وجه التحديد؛ بسبب ارتباطهم بدولة قومية تحترم حرية الاختيار، فقد يعتبرون التضامن قيمة أساسية، ولكنهم لا يرغبون بأن توفر الحكومات هذه القيمة. أخيرا فقد يكون للسلع العامة تأثير سلبي فيما يتعلق بالاستهلاك المفرط، أو بالنسبة للأشخاص الذين يفضلون الانتفاع بالسلع العامة مجانا (free-riding) بدلا من دعم السلع العامة بشكل تطوعي أو غير تطوعي، لذلك سيكون للسلع العامة نتائج عكسية بالنسبة إلى التضامن.

وحتى تعرض الحجج بشكل أوضح، سيتم تقديم ثلاثة تعديلات للطرح العام بأن السلع العامة تدعم المجتمع بشكل جيد (ترفع من مستوى جودته)، أما التعديل الأول: فليس كل سلعة عامة تساهم في قيمة من قيم المجتمع الجيد، فالطرح العام في هذه المساهمة البحثية: ليس كل سلعة عامة تساهم في تحقيق التضامن أو الترابط (التواصل) أو الإحساس المشترك بالمواطنة، بعبارة أخرى: بعض السلع العامة مناسبة بشكل خاص لدعم وتحقيق العدالة الاجتماعية، مثل نظام الرعاية الصحية العامة أو التعليم العام، أما بعض السلع الأخرى فهي مناسبة بشكل خاص لتحقيق الترابط والتواصل بين الأفراد، مثل: المساحات العامة أو البنية التحتية العامة، وبعض السلع الأخرى مناسبة بشكل خاص لدعم الهوية الثقافية للدولة، مثل: سلع التراث الثقافي، وستذكر السلع لاحقا عند مناقشة الحجج كل في سياقها المناسب.

يتعلق التعديل الثاني بمسألة: هل خصائص السلع العامة وحدها تحدث تأثيرات جانبية إيجابية للسلع العامة أم لا؟؟ من المناسب التأكيد على أن خصائص السلع العامة ضرورية؛ لدعم وتحقيق التضامن والترابط والإحساس المشترك بالمواطنة، ومع ذلك فإن الطرح العام هو: ليس بالضرورة أن يكون كل موضوع لسلعة معينة غير مهم. بعبارة أخرى: تشرح نظريات العدالة الاجتماعية أهمية بعض السلع بشكل خاص في دعم العدالة، بينما تشرح النظريات العامة أهمية البنية التحتية والوسائط (وسائل الإعلام) في دعم المجتمع بشكل عام، كما وتوضح نظريات المجتمع المدني: لماذا تحتاج المجتمعات إلى السلع المشتركة والتي يمكن للمواطنين أن يساهموا في توفيرها، ومع ذلك وعلى الرغم من أن موضوع السلع العامة هو المهم، إلا أنه يمكن طرح حجة أخرى: فالخصائص المناسبة للسلع العامة تعد حاسمة في استكشاف الآثار المذكورة آنفا، فقاعدة: الانتفاع متاح لكل أحد، وشروط الوصول غير التمييزية[11] تدعم قضية التضامن بين المواطنين، كما أن الانتفاع المتاح لكل أحد (open access) يدعم عامة الناس بطريقة معينة، أما السلع العامة المرئية فهي تعزز الإحساس المشترك بالمواطنة، والحجج التي سيتم تقديمها توضح الآليات الكامنة وراء هذه الآثار.

أما التعديل الثالث: ليس من المناسب إطلاق القول: "من الأفضل تحويل كل سلعة خاصة إلى سلعة عامة"، كما أنه ليس من المناسب إطلاق الدفاع عن استراتيجية التعظيم والتي تنص على

[11] - ارتأى المترجم ترجمة: (non-discriminatory access conditions) بشروط الوصول غير التمييزية، ويراد بذلك: إن الانتفاع بالسلع العامة سهل المنال، فهو انتفاع متاح لكل أحد، دون قيد أو شرط، لا يُميز أحد عن أحد).

أن "امتلاك المجتمع لمزيد من السلع العامة سيجعل من الوضع العام في المجتمع أفضل"، أما عن هذه الدراسة فإنها لا تتضمن اقتراحا لاتخاذ قرار معين في حالة معينة ترتأي فيها المؤسسة أن تتخذ قرارا آخر حول السلعة التي ينبغي (تستحق) أن تدعم بالفعل. فقد تكون هناك حالات معينة وصفها (Nussbaum) بأنها مأساوية، ففي بعض الأحيان، لا تكون الحكومات في وضع يسمح لها أن تدعم الحد الأدنى من السلع العامة، وقد تكون الحكومات مخيرة بين دعم سلعتين كل واحدة منهما لها نفس الأهمية للمجتمع. تعتبر حجج هذه المساهمة البحثية دفاعية إلى حد ما، من حيث أنها تسترعي الانتباه إلى جانب معين من جوانب السلع العامة التي يجب أخذها في عين الاعتبار، خاصة في الحالة التي يكون فيها تحويل السلعة العامة إلى سلعة خاصة على المحك. وحتى يكون هذا الطرح محددا فإنه سيتم ضرب مثال محدد على نحو متكرر في الأقسام التالية، ويتمثل هذا المثال بطريق تقرر إنشاءه، فهل ينشأ باعتباره طريقا عاما أم باعتباره طريقا خاصا، فهذه السلعة العامة المنشأة مقابل السلعة الخاصة المنشأة ستكون بمثابة أرضية يتم على أساسها اختبار حجة كل حالة.

القسم الثالث: السلع العامة مثل: السلع التضامنية

Public goods as solidarity goods

عندما تناقش السلع في سياق نظريات العدالة الاجتماعية، فإن هناك منهجين محوريين: فمن ناحية قد يلجأ الفرد إلى السلع بشكل عام كوسيلة مجدية للأفراد؛ لوضع خطة الحياة الخاصة بهم، وتحقيق حياة كريمة لأنفسهم، وعلى الرغم من أن (John Rawls) يقترح ملء قائمة بمجموعة من السلع المختلفة، مثل: نظام الحريات، والوسائل الاقتصادية، وفرص الحصول على مراكز جيدة، واحترام الذات، وعلى الرغم من أن (John Rawls) يوضح أن تقييمه لهذه السلع يتعلق بالقدرات الأخلاقية الأساسية للمواطنين، إلا أن اهتماماته الرئيسة هي السلع التي يمكن للأفراد استخدامها. ومع ذلك فإن السلع التي تعتبر وسائل مجدية للأفراد لتحقيق حياة كريمة لا تزال قيد الاهتمام. وعلى النقيض من هذا المنهج (قائمة السلع) فإن مجموعة السلع الجماعية ما زالت قيد المناقشة، ولكن أي من هذه السلع تعد سلعا على أساس اجتماعي؟ قد تكون نظرية (Walzer) للعدالة مثالا على ذلك، فبعض السلع تستحق المعنى السابق (أي أن توسم بالسلع الاجتماعية) عندما يشارك الأفراد رأيهم في هذه السلعة، وأنها تتضمن حقا مبادئ التوزيع العادل، أو أنها مصنفة على أساس أنها سلع رفاهية تدعم وتعزز الأسوأ حالا في المجتمع.

وبخلاف كلا التفسيرين، فإن السلع العامة تضيف مبدأ يفتقر إليه كلا التفسيرين، فهي سلع جماعية، وما زالت سلعا تتسم بإمكانية الوصول إليها (الانتفاع بها) دون تمييز، كما أنها ما زالت تتسم بعدم إمكانية التنافس بالنسبة للمستوى الأساسي للعرض، فإن كانت متاحة بإطلاق، ستكون متاحة لكل المواطنين، أي أنها لن تقتصر على مجموعة مختارة، ونتيجة لهذا فإن السلع العامة تعزز الاندماج الاجتماعي والإحساس بالتضامن، ولها تأثير فوري ومباشر ضد حالة الفصل العنصري الموجودة في المجتمع.

ومن الأمثلة التي توضح هذه المسألة، الأحداث التي يتم بموجبها التحول من سلعة خاصة (exclusive) إلى سلعة عامة، ومن ذلك: النقل العام، حيث تمثل مقاطعة مواصلات النقل العام

(الحافلات) في مونتغمري، ألاباما مثالا على الانتقال من حالة العزل إلى السلعة العامة. كما تم ذلك أيضا في الولايات المتحدة، من خلال العديد من أحداث مقاطعة الحافلات، حيث نجح النشطاء السود ومن بينهم (Martin Luther King) –نجحوا- تدريجيا في إنهاء حالة الفصل العنصري، ففي الثالث عشر من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1956م، قضت المحكمة العليا في الولايات المتحدة بأن قوانين المدينة المتعلقة بالجلوس في الحافلات، والتي تلزم بالفصل بين مقاعد الأشخاص السود ومقاعد الأشخاص البيض تنتهك التعديل رقم (14)، ويمثل هذا الحدث واحدا من أكثر الجهود المضنية والمنسقة في تاريخ حركة الحقوق المدنية، والتي يظهر فيها التحول إلى السلعة العامة، ألا ترى أن الحافلات العامة في وقتنا المعاصر يظهر فيها أبرز سمتين من السمات المحددة للسلع العامة وهما:

- انتفاء أية قيود على الانتفاع (الوصول المفتوح: open access).
- والانتفاع المتاح لكل أحد (the basic availability condition).

أما هذا المثال فهو قريب جدا من المثال محل الاختبار العام لحجة الدراسة المذكور آنفا، والمتمثل في إجراء مقابلة بين إنشاء طريق عام وبين إنشاء طريق خاص. ولفهم أفضل: تفترض الدراسة وجود حالة تستدعي إنشاء طريق معين، وأنه لم يتم البدء بإنشاء هذا الطريق، فعلى رأي الباحثين في الاقتصاد السياسي: من غير المرجح أن يتم إنشاء هذه الطريق باعتبارها طريق عام، بينما يقدم الباحث (Little: 2002) نقدا لهذا الطرح من ناحية وجود العديد من أوجه القصور في طرح المثال، وأهمها: الافتقار إلى مؤسسة قد يكون لها دور في التخفيف من أعباء عملية الإنشاء ودعمها عن طريق التمويل العام. وبعد توضيح دلالة التضامن في هذا القسم، فإن إجراء اختبار حول إنشاء الطريق ودعمه والإنفاق عليه بشكل كاف أم لا يتطلب مناقشة الأثر الشامل لهذه الطريق، فإن كانت الطريق ذات أهمية بالنسبة إلى الأفراد من ناحية أنها تربطهم بأماكن أعمالهم، فسيكون الأمر مندرجا تحت التضامن، والذي يدفع الأفراد باتجاه الاستثمار فيها (أي: المشاركة في تمويلها). ومع ذلك فإن الانتفاع بالطريق ما زال مقتصرا على الأفراد الذين يملكون المركبات، وبالتالي فإنه يمكن القول: إن تفعيل منظومة التضامن يساهم بشكل أكبر بتسويغ العمل لإنشاء خط سكة الحديد، حتى لو كانت التذاكر جزءا من نظام التحصيل المالي، على أن تكون قيمة التذاكر منخفضة وفقا لمبدأ التضامن المشار إليه.

وحتى تتضح العلاقة بين وجود مجموعة من السلع العامة وبين العدالة الاجتماعية، فإنه ينبغي التنبيه إلى أمرين، أولهما: ليس بالضرورة أن يكون الاندماج الاجتماعي هو نفسه مع كل نوع من أنواع السلع العامة، فهناك بعض أنواع السلع العامة الأساسية التي تستحق اهتماما خاصا في مناقشة العدالة الاجتماعية، وثانيهما: ضرورة المحافظة على السلع العامة وتوفيرها –على الأقل إلى حد ما- عن طريق التمويل العام، فشروط الانتفاع المتاح العادلة (fair access conditions) لن تتحقق ما لم تتم المشاركة في أعباء تمويل السلع العامة عن طريق العدالة الضريبية، أو مفاهيم الملكية الخاصة المتعلقة بالسلع العامة، فالسلع العامة لن تكون أساسا من أساسيات التضامن (structures of solidarity) إلا إذا تحققت المساواة الحقيقية في العرض (عرض السلع العامة بين الأفراد)، بالإضافة إلى العدالة في توزيع أعباء التمويل.

القسم الرابع: السلع العامة .. سلع التواصل

Public goods as connectivity goods

يمكن تحديد النوع الثاني من الآثار الجانبية الإيجابية للسلع العامة على خلفية مناقشة: أنماط الارتباط في الفلسفة السياسية، فالسلع يسيرة المنال، والتي يمكن الانتفاع بها من قبل جميع أفراد المجتمع توفر عالما مشتركا، فهذا التأثير يعد واضحا –بشكل خاص- في السلع العامة المحلية، والبنية التحتية، ووسائل الإعلام، فالأماكن العامة، والمناظر الطبيعية تستقطب الأفراد على اختلاف أصنافهم، كما أن وسائل الإعلام والشبكة العنكبوتية توفر منصة للأفراد على اختلاف أعراقهم وثقافاتهم، وتمكنهم من التواصل فيما بينهم، وبالتالي فإنه يمكن القول: إن هذه العوالم المتقاطعة، والأماكن المشتركة الحقيقية أصبحت أكثر أهمية من تلك الأماكن التي يجتمع فيها الأفراد على أرض الواقع، وفي هذا السياق، فإن (Taylor: 2002) ينص على ما يلي: "تزداد أهمية المساحات من هذا النوع في المجتمع المدني الحديث، حيث يتفاعل عدد كبير من الناس مع بعضهم البعض، مع أن كل واحد منهم لا يعرف الآخرين، ولا يتعامل معهم، إلا أنهم يؤثرون على بعضهم البعض، مما يشكل السياق الذي لا مفر منه لحياة مشتركة فيما بينهم".

تساهم اللقاءات بين الأفراد في نطاق الفضاء العام (مثل: عالم الانترنت) في إحداث نوع مختلف من الوعي، فكل فرد يعلم أن الأفراد الآخرين يشاركون في الفضاء العام، وأن كل فرد يدرك تماما أن كل فرد له نفس الحق في القيام بذلك، بل إن الأفراد يقرون ويعترفون لبعضهم البعض بأن لهم حق متماثل في المشاركة في هذا الفضاء، فهذا النوع من الوعي المتبادل ليس بالضرورة أن يكون مستحيلا أو صعبا، كما في حالة الاعتراف بتقدير الشخص الآخر في هذا العالم المشترك في الأحداث المتقاطعة، فليس ذلك بالأمر الصعب، ومع ذلك فقد ينظر إلى هذا التفسير على أنه أكثر واقعية من بين الخيارات الحقيقية للأفراد المختلفة أعراقهم وثقافاتهم في تواصلهم مع بعضهم البعض في الفضاء العام، وهذا يتوافق مع تعليق (Rosenblum) الخاص بسياسة تقدير الآخرين ومطالبها في الحياة اليومية: "بحسب التعريف فإن سياسة التقدير تسعى إلى تغيير سلوك الآخرين، فهي تبحث عن شهادات محددة من التقدير أو الاحترام، ولا تكتفي بالعفوية السلسة، فهذه السياسة توجه الناس وتطالبهم أن يقدروا الآخر تقديرا حقيقيا يتناسب مع تقديره لنفسه[12]، ولكن إذا انتقلنا إلى أرض الواقع (منصات التواصل) حيث التفاعلات اليومية بين الأفراد، فإنه من المحتمل أن يكون تقدير الآخرين أمرا ليس له وجود في الحقيقة؛ لأن ذلك أمر صعب للغاية. يتطلب الأمر انضباطا ذاتيا كبيرا؛ لمنع القيام بأي إجراء معين، أو أية إيماءات يعتبرها أعضاء المجموعة انتقاصا أو تقليلا من تقديرهم لذاتهم، كما أنه يتطلب تعديلا في سلوك الأفراد على نحو يظهر الاهتمام بالآخرين، ويكون بمثابة دليل كاف على ذلك الاهتمام.

يبين (Rosenblum) أن الأفراد لا يرغبون دوما في انضمامهم إلى مجموعات التواصل الاجتماعي، بل إنهم يعزفون عن التواصل الظاهر على نحو متعمد عند التنقل في الصفحات العامة، وهذا يمثل حجة أخرى ضد المبالغة في النشر في المواقع العامة للأفكار

[12] - بعبارة أخرى: لا تكتفي سياسة تقدير الآخرين أن يتم تقديرهم بشكل عفوي، فهي تفترض ضرورة تقدير الآخر بحسب المكانة التي يرى نفسه فيها.

المثالية: مثل احترام الذات، أو تقدير الآخرين، أو اجتماعية التواصل، بعبارة أخرى: يساهم استكشاف السلع العامة كسلع التواصل (شبكات التواصل الاجتماعي) في التعرف على مفهوم متوسط المستوى، حيث يقع بين مفهوم متواضع (متدني) للتواصل يعتمد بشكل حصري على تنظيم النزاعات بين الأفراد، وبين مفهوم مثالي يعتمد على المثل العليا والترابط بين الأفراد.

وبشيء من التفصيل، فإن اعتبار السلع العامة كسلع تواصل يتلاءم مع المطالبة بوجود الأساس المادي للمنتدى العام، ويمكن تعميم هذه المطالبة التي تم صياغتها بالفعل، ومناقشتها في نظريات المنتدى العام. قدم (Habermas) منهجا للمطالبة لإنشاء منتدى عام، وافترض أنه من الأمور المهمة أن يلتقي الأفراد كأحرار ومتساويين حتى يتسنى لهم تشكيل منتدى عام، ويكون بمثابة فضاء عام للتداول والتواصل فيما يتعلق بالعناصر ذات الاهتمام المشترك، كما أنه يعترف بدور الصحافة في هذه العملية المتعلقة بتشكيل جمهور المنتدى، أدرك (Habermas) في المسودات الأولى لنظريته أن المنتدى العام يحتاج إلى ظروف مناسبة توفرها المجلات التي توزع بين المواطنين. بشكل عام: تساهم السلع العامة في هذه التجربة كتعبير واضح عن الإنصاف (أو المساواة) داخل المجتمع، كما أنها تدعم الوعي المتبادل للمواطنين كأفراد يتمتعون جميعا بمجموعة متساوية من المتطلبات الأساسية. تكررت أهمية وسائل الإعلام المطبوعة التي تتسم بخصائص السلع العامة على ما يرى (Michael Warner) لدى استكشافه نشأة المجال العام في القرن الثامن عشر في الولايات المتحدة، وقد بين أن دور النشر تلعب دورا رئيسا.

يبدو أن الشبكة العنكبوتية هذه الأيام تشبه الكتب والمجلات، ففيما يتعلق بهذه الوسائط الجديدة، فإن (Sunstein) يرى أنه لا ينبغي الاستهانة بأدوار الشبكة العنكبوتية والتلفاز وتأثيرها على عموم الجيل المعاصر.

باختصار: فإن بعض السلع العامة تعمل كسلع للتواصل؛ لأنها تحدث تأثيرا مزدوجا، فهي تدعم العدالة والمساواة من جهة، وتعمل في الوقت نفسه كأساس مادي[13] يسهل عملية المشاركة والتبادل بين الأفراد. تركز نظرية (Habermas) المتعلقة بعموم الناس (Public: الجمهور) على ما يمكن تسميته: نخبة الجمهور أو نخبة عموم الناس (crown of the public)، وهم أولئك الأشخاص المشتركين في المنتديات العامة (أعضاء) والذين يتبادلون الحوارات والحجج في المسائل ذات الاهتمام المشترك، أما نظرية السلع العامة فتركز بدلا من ذلك على القاعدة الجماهيرية، وهذا يعني: أن بعض السلع العامة تزود (تدعم) البنية المادية بجمهور مفعم بالحيوية (باحتياجات عامة وحيوية) حتى يتسنى للسلع العامة تجديد نفسها، أضف إلى ذلك: أنها توفر مجالا رحبا للعلاقات بين الأفراد المختلفة أعراقهم وثقافاتهم، حيث يمكن من خلاله معرفة بعضهم بعضا، كما أنهم يتمتعون بالعرض نفسه للمشاركة في السلع العامة.

وعند هذا المقام، فإنه من المناسب العودة إلى مثال الاختبار المتعلق بهذه الدراسة وهو: مقابلة الطريق العام مع الطريق الخاص، فهل من مصلحة المجتمع إنشاء الطريق كطريق عام حتى يساهم في تعزيز التواصل بين الأفراد؟ ومرة أخرى ستُعتمد إجابة محددة على طرح محدد،

[13] - ويرجع ذلك إلى المساواة في قيود الدخول المنخفضة (entrance barriers) أو الرسوم المنخفضة بعبارة أخرى.

فإذا ما كان الطريق خاصا لمالك واحد ومقتصرا عليه، فإن ذلك لن يساهم في التواصل المنشود، أما المثال المقابل فهو الطريق العام، (وحتى تتضح الصورة أكثر) سنفترض أن المثال المقابل هو: إنشاء ملعب للأطفال، حيث أنه مكان يتاح فيه التواصل بين الأفراد، وأن المجتمعات بثقافاتها المختلفة تنتفع به، فالأمر ببساطة: إنه ميدان عام يمكن استخدامه في الأنشطة الإبداعية. كما يمكن طرح منهج آخر للتعامل مع المشكلة، فعندما تعتبر الطرقات جزءا من البنية التحتية، فإن إمكانية الانتفاع الإجمالية من هذه البنية التحتية تعتبر مهمة؛ من أجل توليد ظرف (أو حالة) يتمكن فيه الأفراد من التنقل بحرية، دون حرمان أي فرد آخر من القيام بذلك. من الواضح أن الطرق ليست مثالا واضحا لدعم وتعزيز التواصل بمفهومه الواسع، ومع ذلك فإنه من الممكن القول على أقل تقدير: الطرق الخاصة تعيق نظاما ذا أهمية كبيرة بالنسبة إلى تواصل المواطنين بعضهم مع بعض.

القسم الخامس: السلع العامة كسلع تعريفية

Public goods as identification goods

ساهم (Judt) في الآونة الأخيرة في إعادة عرض السلع العامة من زاوية مختلفة، فقد عرضها باعتبارها "تصورات واضحة للهوية الجماعية"، فبينما يغطي كتابه (ILL FARES THE LAND) العديد من القضايا المنوعة، فإن إحدى القضايا تركز على تقديس القطاع الخاص (The Cult of the Private) يقول (Judt): "إن الشبكة الكثيفة للتفاعلات الاجتماعية والسلع العامة قد تم تخفيض مستواها إلى الحد الادنى، ونتيجة لذلك فلقد بدأنا بتفكيك نسيج الدولة"، ومع أنه لا يمكن للسلع العامة أن توفر الدواء الشافي للعجز الديمقراطي، إلا أنها قد تساهم في تعزيز تعريف المواطنين ببلدهم الأم.

وحتى نتعامل مع هذه الطروحات، فإنه ينبغي اختصار الأفكار في هذا المقام إلى فكرة مفادها: إن السلع العامة قد تساهم في مصلحة المواطنين للمشاركة في الشؤون المشتركة. فالآثار الإيجابية للسلع العامة والمصالح المتوخاة بتوفيرها ليست كيانا متوافقا مع بعضه البعض، بعبارة أخرى: إن هناك العديد من المصالح (أو الآثار الإيجابية) المختلفة والتي تحمل أفكارا حول السلع المشتركة (Common Good) حيث تتعارض مع بعضها البعض. وعلى عكس الصور الأخرى، فإن المعارضة على السلع العامة لا تبدأ من الصفر، بعبارة أخرى: تركز المعارضة على سلع محددة، قد يكون شكلها وأحيانا وجودها على المحك، وعلى وجه التحديد: قد ينخرط المواطنون في نزاع (معارضة) على السلع العامة باعتبارهم منتفعين محتملين، ومشاركين في توفير هذه السلعة، وهذا على عكس المواقف التي لا تحتاج إلى تسوية، فقد يفرض النظام حلا وسطا في مرحلة ما، وعلى وجه التحديد: تحفز المواجهات حول السلع العامة على إيجاد حل وسط، إذ لا يمكن البدء من الصفر، ولكنها تحتاج في النهاية إلى الوصول إلى تحقيق المصالح الأساسية لمجموعات مختلفة من الناس.

إذا كان صحيحا أن المجتمعات تحتاج إلى الرأي والرأي الآخر (وجود المعارضة) فإن السلع العامة تخدم هدفا ذا أهمية مرتبطا بالجانب السياسي: بما أن السلع متاحة لعامة الناس (الجمهور) وأن أعباءها توزع على المواطنين، لذلك فإنه من الممكن أن السلع العامة تدعم

وتعزز الالتزام السياسي، أضف إلى ذلك أنه قد تبين أن وجود السلع العامة يعني: إمكانية تطبيق الديمقراطية. ولدى مناقشة الآراء المختلفة، إيذانا بالوصول إلى القرارات النهائية في الشؤون السياسية، فقد لاحظ (Ackerman) و (Fishkin) أن مثل هذا النوع من المناقشات توصل المشاركين إلى تحمل بعض المسؤولية لإيجاد المعالجات والحلول لمشاكل العامة، فهم ينظرون إلى ما هو أبعد من مصالحهم الخاصة عند اتخاذهم أي قرار لتوفير السلع العامة، فعلى الرغم من أن السلع العامة قد تكون سلعا محلية وقد تكون سلعا عالمية، إلا أنه جرت العادة أن يتواجد العديد من صور السلع العامة في المجتمعات المحلية، فالفضاء العام بما هو ذلك الفضاء المتواجد في مدينة معينة، حيث تتوفر وسائل الإعلام والتعليم، وهما أمران يهتم بهما عامة الناس في المدينة، لذلك فإنه يبدو أن السلع العامة محلا مناسبا لإشراك الأفراد في الشؤون المشتركة في المجتمع، وتحديد السلع العامة المحلية التي يهتم بها عامة الناس.

وفي نهاية هذا القسم، نعود إلى المقابلة بين الطريق العام وبين الطريق الخاص باعتبارها محل الاختبار في هذه الدراسة، فمما يثير الاهتمام أن (Judt) اعتبر الحافلات وسيلة مادية للتعرف على المواطنين، فالطريق ليس محلا لتوليد الآثار الإيجابية، إلا أن وسائل النقل العام وسيلة لتحديد هوياتهم، وبالتالي: فإن توفير وسائل النقل العام (الحافلات والترامات) غير كاف لتحقق الآثار طالما كانت الرسوم المالية مرتفعة للغاية إلى حد لا يتمكن فيه الأشخاص من تحمل تكاليفها. حظيت وسائل النقل العام في (فيينا) بالتقدير والحفاوة (Öffis) وهي اختصار ودي للنقل العام (öffentlicher Verkehr)، فمدينة فيننا ليست مدينة فيينا دون وسيلة النقل العام: الترامات (The Trams).

القسم السادس: إعادة تقييم للآراء التحررية المتحفظة

A reassessment of libertarian reservations

إذا كان الافتراض السابق المتعلق بالآثار الإيجابية للسلع العامة صحيحا، فإنه ينبغي أن نتناول جانبا آخر متعلقا بنظرية السلع العامة، حيث تم التعبير عنه وتوضيحه من قبل بعض الاقتصاديين الذين لا يفضلون مشاركة الحكومات في توفير السلع العامة بشكل مفرط، فهذا القسم يتناول مرة أخرى الأساس المنطقي للتحرريين الذين يدافعون عن فكرة مفادها: ينبغي على الدولة القومية ألا تشارك بشكل مفرط في القطاع الخاص.

وبعد أن تم إيضاح الواجبات السيادية المتعلقة بالدفاع ونظام العدالة، والتعرف على طبيعة وأسباب ثروة الأمم، يقول (Smith): أما الواجب الثالث والأخير من الواجبات السيادية أو الثروة المشتركة هو إنشاء وصيانة تلك المؤسسات العامة والأشغال العامة، ومع أنها قد تكون على أعلى درجات المنفعة للمجتمع، إلا أنه نظرا لطبيعتها، فإنه لا يمكن تسديد (استرداد) النفقات لأي فرد، أو أي عدد قليل من الأفراد، وبالتالي: فإنه ليس من المتوقع أن يقوم فرد معين، أو عدد قليل من الأفراد بإنشائها أو المحافظة عليها (صيانتها).

ومن السلع التي ينبغي على المؤسسات السياسية الاهتمام بها وتوفيرها: المؤسسات العامة والأشغال العامة اللازمة لتوفير الدفاع عن المجتمع، وإقامة العدل، ومؤسسات تسهيل

عمليات التبادل التجاري في المجتمع، كالطرقات والجسور والقنوات الصالحة للملاحة والمرافئ وما شابه ذلك، وتعزيز عملية التعليم في المجتمع، أضف إلى ذلك: التأكيد على قيمة هذه القضايا باعتبارها سلعا تخدم التوسع التجاري الحر، وتساهم في إعداد الأفراد للمشاركة في التجارة، ويؤكد (Smith) مرة أخرى على الأساس المنطقي الكامن وراء أطروحة تدخل الدولة، وذكر أنه على الرغم من أن البنية التحتية والتعليم يحققان منافع كبيرة للمجتمع، إلا أنه لن يتقدم أي مستثمر لتوفيرها؛ لأنها ببساطة لن تعود بالنفع المباشر على المستثمرين، وخلص (Smith) إلى ضرورة تدخل الحكومات في المصالح العامة طويلة الأجل والاهتمام بها.

أما (Friedman)، فمع أنه يقف موقفا ضد تدخل الحكومة في مجال السوق، إلا أنه يدافع عن أطروحة التدخل فيما يخص صورا محددة من السلع العامة[14]، حيث أنه دعا إلى توفير الإعانات الحكومية للمدارس الابتدائية وكليات الفنون الحرة[15] (liberal art colleges). ومما عرضه في مقترحه: الحاجة إلى الاستثمار في الانتاجية الاقتصادية للطلبة، وإعادة تقييم للتأثيرات المجاورة فيما يخص السلع العامة الطبيعية، فمما هو معلوم أن تأثيرات الجوار تنشأ عندما يؤثر حدث معين يقوم به أحد الأفراد على أفراد آخرين، دون إمكانية فرض الرسوم عليهم أو تعويضهم، فالتلوث في الممرات المائية (شبكة المجاري) والطرق السريعة، والحدائق العامة والتعليم ما هي إلا أمثلة يناقشها (Friedman) في هذا السياق. وعلى الرغم من أن الحجة المبنية على "تأثيرات الجوار" يمكن أن تكون سببا للحد من النشاط الحكومي، فإنه يمكن أن تكون سببا للتوسع فيه، إلا أنه في الصفحات التي تناولت هذه المسألة، فإنهم يقدمون حجتهم كأساس لضرورة المشاركة الحكومية في توفير السلع العامة، أما حجة (Friedman) والمؤيدة لتدخل الحكومات في العمليات الطبيعية للسوق فتقوم على تصور المشهد بشكل معاكس، بعبارة أخرى: لو لم يحصل تدخل حكومي في السوق فإنه سيترتب على ذلك آثارا اقتصادية سلبية (ضارة)، إجمالا: على مستوى صور السلع العامة التي تم مناقشتها، فإن الآثار السلبية للتدخل في السوق تفوق بكثير الآثار السلبية لعدم التدخل.

ومع أن وجهتي النظر عند (Smith) و (Friedman) أنه ينبغي أن تكون الاستثمارات في السلع العامة في الحد الأدنى، إلا أن هناك العديد من الحالات التي لو افتقرت إلى الاستثمار في السلع العامة، ستجعل من الوضع العام أسوأ، ويتوافق هذا مع الرؤى الحديثة بأن بعض السلع العامة: البنية التحتية والتعليم العام بشكل خاص تساهم على نحو إيجابي بدعم الاقتصاديات وتنميتها.

---

[14] - غالبا ما يشار إلى حجة (Friedman) على أنها اعتراض على تأثير التنظيم السياسي على مجموعة من الخيارات الخاصة والحريات الفردية، ويتم التعبير عن ذلك من خلال العديد من العبارات: عندما تمنح صوتك يوميا في السوبر ماركت فإنك تحصل على ما منحته صوتك بالضبط، وكذلك يفعل الآخرون، وكذا يقال في صندوق الاقتراع، حيث أنه يفرز نتائج مطابقة دون إجماع، وإجماع السوق التجارية دون مطابقة، وهذا هو السبب في استحسان استخدام صندوق الاقتراع بقدر الإمكان، وخاصة فيما يتعلق بالقرارات التي تكون فيها المطابقة ضرورية. (Friedman and Friedman 1990, p. 66).

[15] - يشير مصطلح الفنون الحرة بشكل عام إلى الموضوعات أو المهارات التي تهدف إلى توفير المعرفة العامة وتشمل الفنون والإنسانيات والعلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، بدلاً من المواد المهنية أو الفنية.

ومع ذلك، فإن هناك حجة أخرى ذات أهمية، وتنبني هذه الحجة على أساس النهج التحرري في تناوله للسلع العامة، والذي يقوم على أساس مفاده: إن المؤسسات السياسية والحكومات بشكل خاص، هي المؤسسات الوحيدة التي يمكن أن تدعم أو توفر السلع العامة، ولذلك فإن عليهم القيام بهذا الواجب، ومع ذلك، فإن الدراسات الحديثة المتعلقة بظهور السلع العامة ونشأتها تصور (تبرز) تطورا آخر فيما يخص تزايد السكان، والإنفاق الاجتماعي والنمو الاقتصادي منذ القرن الثامن عشر، يتناول (Lindert) بالتفصيل التطور التاريخي للسلع العامة، وسلع الرفاهية (سلع الرعاية الاجتماعية: Welfare Goods) والتحويلات الصافية منذ القرن الثامن عشر[16]، ويوضح أن الدولة القومية تعتبر متأخرة تاريخيا عن السلع العامة، كما أنه وضح عند دراسة جذور دولة الرفاهية (الدولة الاجتماعية) أن الجمعيات والمؤسسات الدينية في المجتمعات المدنية تدعم سلعا مثل التعليم أو الرعاية الصحية والتي تطورت ونمت أكثر فأكثر، ويُكرر هذا الادعاء (الأساس السابق) من قبل العديد من الباحثين الذين درسوا تاريخ توفير سلع الرفاهية (السلع الاجتماعية)، يقول (Jason Kaufman): إن توفير (تقديم) التعليم والضمان الاجتماعي والرعاية الصحية في الولايات المتحدة في نهاية القرن التاسع عشر قد تم تنظيمه في داخل مجتمعات المهاجرين، ولم يكن تركيز الدولة القومية آنذاك على تقديم الرعاية الصحية أو التعليم للمواطنين، بل كان للتآخي دور كبير للقيام بذلك داخل تلك المجتمعات (مجتمعات المهاجرين).

ويمكن استخلاص النتائج التالية من الحقائق السابقة: الحكومات ليست المؤسسات الوحيدة التي يمكن أن تدعم السلع العامة[17]، بعبارة ثانية: يمكن لسائر المؤسسات أن تقوم بدعم وتوفير السلع العامة، كما أن هناك مسائل أخرى تتعلق بالاعتماد على الحكومات[18]، وحتى تتم مناقشة دور الحكومات، فإن هناك فرضية ملفتة للنظر أثناء المناقشة ونادرا ما تكون واضحة، على الرغم من أنها تبدو أساسية في مخاطبة الحكومات باعتبارها المزود الرئيس للسلع العامة، وقد وصف (Stiglitz) هذه الفرضية الأساسية بأنها نظرية شعبية (Folk Theorem) وهي نظرية معروفة على نطاق واسع، ولا يمكن تتبع أصولها بسهولة، كما أنها جزء لا يتجزأ من

---

[16] - يمكن الرجوع إلى دراسات (Scharpf) لإعادة تقييم المكاسب الاقتصادية الناتجة عن صافي التحويلات المتعلقة بتوفير السلع العامة. (Scharpf: 2000)

[17] - يمكن تعزيز وجهة النظر بحجة أخرى: فبدلا من التأكيد على عدم رغبة المؤسسات الخاصة في الاستثمار في السلع العامة، وبدلا من تكرار مشاكل العمل الجماعي المتعلقة بتوفير السلع العامة، فإن (Barrett) يقدم العديد من الأسباب التي تجعل من التعاون الطوعي ليس ممكنا فقط، بل تجعل منه وسيلة مرغوبة في توفير السلع العامة، ومن بين هذه الأسباب مكاسب معينة يمكن أن يحصل عليها كل من يدعم توفير السلع العامة، ومنها تأثيرات الجهود المنسقة في بناء أنظمة السلع العامة مثل: بناء نظام لحماية الغلاف الجوي باعتباره من السلع العامة العالمية، فالجهود المنسقة في توفير السلع العامة العالمية تساهم في التغلب على التحديات الكامنة وراء أطروحة تدخل الحكومة في توفير السلع العامة.

[18] - الادعاء بأنه ينبغي على الحكومات تنظيم السلع العامة من أجل صيانتها والمحافظة عليها ما هو إلا أمر قد تم التأكيد عليه في الأدبيات المتعلقة بالموارد الطبيعية المشتركة، ومع ذلك فإن (Ostrom) يقدم حججا تتعلق بالموارد الطبيعية المشتركة، وأن هذا الادعاء ليس له ما يبرره، بعبارة أخرى: قد يؤول التدخل الحكومي إلى وضع سيء للغاية، فالحكومات قد تفتقر إلى المعرفة الضرورية من أجل إنشاء مؤسسات عقلانية (كفوءة) تحمي الموارد المشتركة، وعلاوة على ذلك، فإن تكاليف الإشراف والمراقبة قد تكون مرتفعة، وللاطلاع على الحجج والدراسات ذات الصلة والتي تؤيد هذا الادعاء، يمكن مراجعة دراسات (Ostrom: 1990).

التاريخ الشفوي، وتعمل هذه النظرية تحت (The Surface of Reservation) ويعني ذلك: أن أي نشاط يمكن للحكومة أن تقوم به، فإنه يمكن للقطاع الخاص أن يقوم به على نحو جيد، أو على نحو أفضل. الثقة في قوة الأسواق عالية، وفي نفس الوقت فإن اختصاصات القطاع العام لم تحدد بشكل واضح، ومع ذلك فإنه ينبغي أن نأخذ القدرات الفردية للمؤسسات السياسية والحكومات بعين الاعتبار.

ففيما يتعلق بالسلع العامة، يبدو أن للقدرات الفريدة للمؤسسات السياسية التي تفتقر إليها المؤسسات الخاصة أهمية خاصة، ويظهر ذلك من خلال أمرين: أولهما أن الحكومات ملزمة بالرعاية سعيا وراء مجتمع أكثر تنظيما، ففي الوقت الحاضر، تعتبر الحكومات هي المؤسسات الوحيدة التي تملك القدرة والسلطة لضمان شروط الوصول المتساوية إلى السلع العامة[19]، فقد تعمل الأسواق على تحسين الحياة المعيشية، ولكنها لا تعمل على تحسين الوضع العام من ناحية توفير جميع أنواع السلع بشكل تلقائي. وثانيهما أن الحكومات في وضع أفضل بكثير من ناحية توفير السلع العامة من ممثلي القطاع الخاص، وعلى الرغم من أنهم متأخرون في توفير السلع العامة، إلا أنهم في وضع ليقوموا بهذا الدور على نحو أكثر كفاءة وعدالة.

القسم السابع: خاتمة (Conclusion)

ينقسم الحوار حول قيم السلع العامة حتى يومنا هذا إلى قسمين، أما أولهما فمتشدد (Hard Arguments) وثانيهما فمتساهل (Soft Arguments) وتحاول هذه المساهمة البحثية أن تتجاوز هذا الانقسام، فوفقا للحجة الأولى: حجة الفريق المتشدد، فإن هذه الدراسة تعتمد على المقاربة مع السلع العامة، والتي تأخذ –أي: الدراسة- الخصائص المحددة لهذه السلع من حيث الآثار الخارجية الإيجابية، لقد طرحت هذه الدراسة العديد من المسائل: أولها أن السلع العامة تعبيرات واضحة عن التضامن بين المواطنين، وثانيها أن بعض السلع العامة تدعم التواصل الاجتماعي، وتعمل كأداة معبرة عن المصالح والمساعي المشتركة بين المواطنين، وثالثها أن السلع العامة قد تكون تصويرا جليا للإحساس المشترك بالمواطنة. وفي هذا السياق فإن جانبا آخر يحتاج إلى التوضيح، فالسلع باعتبارها سلعا متاحة للجميع، فإن توفير السلع العامة دليل كاف على التضامن، كما أنه التزام مشترك بإتاحة الإنجازات الجماعية لكل مواطن، فنظام السلع العامة يرتبط بشكل وثيق بالتقدم الاجتماعي، فالتحول الكبير نحو عصر المواطنة (Age of Citizenry) في القرن التاسع عشر بات مميزا بأن السلع القيمة لم تعد مقتصرة على بعض الفئات، ولكنها باتت متاحة لكل أحد. أما الخصخصة باعتبارها بديل عن السلع العامة، فإنها قد تعرض هذه الإنجازات للخطر، ففي الدول الأوروبية الغنية بتراث السلع العامة، فإن السلع العامة في تلك الدول بيعت للمستثمرين من القطاع الخاص على نطاق واسع[20]، ومع ذلك فإن بعض

[19] - أي ضمان الانتفاع المتاح بقدر متساو لكل الأفراد.

[20] - تزايدت حالات الخصخصة في جميع أنحاء العالم منذ العام 1990م، والتي بلغت ذروتها عام 1999م، ثم وصلت إلى جميع قطاعات الإنتاج الصناعي تقريبا، وبعض تلك السلع التي تناولتها المناقشات على أنها سلع عامة: البنية التحتية والاتصالات، والطاقة والخدمات والمرافق العامة، والزراعة والمؤسسات المالية وقطاع الائتمان، وقطاع التصنيع ووسائل الإعلام، ومع أن أوروبا تظهر في المراتب الأولى فيما يتعلق بالخصخصة حجما وعددا، إلا أنها باتت ظاهرة عالمية تعم البلدان.

الباحثين ما زال متبنيا لفكرة مفادها: إن السلع العامة تلعب دورا قويا في تطوير وتعزيز الأداء الكفوء للاقتصاد[21].

وأخيرا: فإن وجهات النظر المتباينة حول السلع العامة، والتي تم تطويرها في هذه الدراسة، توصل إلى استنتاج مختلف ومفاده: إن شكل النظام المالي أو شكل الملكية لا يعد مرتكزا أساسيا عند مناقشة السلع العامة، بل إن آثار الخصخصة فيما يخص قيود الانتفاع[22] (Entrance Barriers) المفروضة على السلع العامة تعد أمرا مزعجا وشاقا (ومكلفا) على الأفراد، وعلى وجه الخصوص: بما أن الناس يفتقرون إلى حوافز معينة لتطوير أنماط التفاعل والتبادل بين الأفراد، فإن السلع العامة تعتبر مناسبة لتعزيز أنماط التبادل الحضاري، ومع ذلك فإن الأثر الإيجابي يعتمد على بنية محددة من قيود الانتفاع المفروضة على السلع العامة.

شكر وتقدير

تشكر الباحثة (Angela Kallhoff) زملاءها في جامعة شيكاغو، والذين كانوا على استعداد تام؛ لمناقشة المسودات السابقة لهذه الدراسة، وتخص بالذكر: (Martha C) و(Nussbaum) و(Winnifred Sullivan)، بالإضافة إلى أعضاء الفريق البحثي في مركز (Martin E. Marty).

تمويل الدراسة

تم دعم هذه الدراسة والمتعلقة بالسلع العامة بوساطة منحة بحثية لـ (Feodeor Lynen) في مؤسسة (Alexander of Humboldt-Foundation)، حيث أتاح هذا التمويل عامين من البحث والدراسة في جامعة شيكاغو، وتمتن الباحثة (Angela Kallhoff) بشكل خاص لمركز (Martin E. Marty)؛ لما قدمه من دعم لهذه الدراسة بالتعاون مع الزملاء البحثيين.

نبذة عن حياة الباحث:

تعد الباحثة (Angela Kallhoff) أستاذة في علم الأخلاق (Ethics)، وعلى وجه الخصوص: الأخلاقيات التطبيقية، وهي أستاذة في جامعة فيينا/ النمسا، قامت بتأليف كتاب عن أخلاقيات الحياة النباتية، المرتبط بكتاب الطبيعة الأخلاقية في أخلاقيات أرسطو، وكتاب عن الفلسفة السياسية للمواطنة، كما أنها نشرت مقالات عديدة عن أخلاقيات البيئة والفلسفة السياسية، كما أنها أعدت بحثا بعنوان: لماذا تحتاج الديمقراطية السلع العامة؟.

---

[21] - لمزيد من الاطلاع يمكن مراجعة دراسات (Sachs: pp. 251–255, 278–284 ,2005).

[22] - قيود الانتفاع تعني الرسوم المفروضة على الانتفاع بالسلع العامة، والتي تقيد من حرية المستهلكين عند الانتفاع بتلك السلع.

مراجع الدراسة الأصلية (صورة)

References

Ackerman, B. and Fishkin, J.S., 2004. *Deliberation day*. New Haven, CT: Yale University Press.

Barrett, S., 2007. *Why cooperate? The incentive to supply global public goods*. New York: Oxford University Press.

Bortolotti, B. and Siniscalco, D., 2004. *The challenges of privatization: an international analysis*. Oxford University Press.

Buck, S.J., 1998. *The global commons. An Introduction*. Washington, DC: Island Press.

Cohen, G.A., 1989. On the currency of egalitarian justice. *Ethics*, 99, 906–944.

Friedman, M., 2002. *Capitalism and freedom*. 40th anniversary ed. with a new pref. University of Chicago Press.

Friedman, M. and Friedman, R., 1990. *Free to choose. A personal statement*. San Diego, CA: Harcourt Brace Jovanovich.

Gardiner, S.M., 2011. *A perfect moral storm. The ethical tragedy of climate change*. New York: Oxford University Press.

Goodin, R.E., 1988. *Reasons for welfare. The political theory of the welfare state*. Princeton University Press.

Habermas, J., 1989. *The structural transformation of the public sphere. An inquiry into a category of bourgeois society*. Trans. Thomas Burger with the assistance of Frederick Lawrence. Cambridge: Polity.

Habermas, J., 1996. *Between facts and norms: contributions to a discourse theory of law and democracy*. Trans. W. Rehg. Cambridge, MA: The MIT Press.

Hardin, G., 1968. The tragedy of the commons. *Science*, 162 (3859), 1243–1248.

Holmes, St and Sunstein, C.R., 2000. *The cost of rights. Why liberty depends on taxes*. New York: W.W. Norton & Company.

Judt, T., 2010. *Ill fares the land*. New York: Penguin Press.

Kallhoff, A., 2011. *Why democracy needs public goods*. Lanham, MA: Lexington, a Division of Rowman & Littlefield.

Kaufman, J., 2002. *For the common good? American civic life and the golden age of fraternity*. New York: Oxford University Press.

Kaul, I., Grunberg, I. and Stern, M.A., eds., 1999. *Global public goods. International cooperation in the 21st century*. New York: Oxford University Press.

Lindert, P.H., 2002. *Growing public. Social spending and economic growth since the eighteenth century*. Vols. I and II. Cambridge University Press.

Little, I.M.D., 2002. *Ethics, economics, and politics. Principles of public policy*. New York: Oxford University Press.

Murphy, L. and Nagel, Th, 2002. *The myth of ownership. Taxes and justice*. New York: Oxford University Press.

Musgrave, R.A., 1969. Provision for social goods. *In*: J. Margolis and H. Guitton, eds. *Public economics: an analysis of public production and consumption and their relations to the private sectors*. London: Macmillan, 124–144.

Nipperdey, Th., 1998. *Wie das Bürgertum die Moderne fand* [As bourgeoisie reached modernity]. Berlin: Siedler.

Nussbaum, M.C., 2000. The costs of tragedy: some moral limits of cost-benefit analysis. *The journal of legal studies*, 29 (S2), 1005–1036.

Olson, M., 2002. *The logic of collective action. Public goods and the theory of groups*. 20th print. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Ostrom, E., 1990. *Governing the commons. The evolution of institutions for collective action*. Cambridge University Press.

Patterson, J.T., 1996. *Grand expectations. The United States, 1945–1974. The Oxford History of the United States*. C. Vann WoodWard, eds. Vol. X. Oxford University Press.

Poteete, A.R., Janssen, M.A. and Ostrom, E., 2010. *Working together: collective action, the commons, and multiple methods in practice*. Princeton University Press.
Rawls, J., 1996. *Political liberalism. With a new introduction and the 'reply to Habermas'*. New York: Columbia University Press.
Richardson, H.S., 2002. *Democratic autonomy. Public reasoning about the ends of policy*. Oxford University Press.
Rosenblum, N.L., 1998. *Membership & morals. The personal uses of pluralism in America*. Princeton University Press.
Sachs, J., 2005. *The end of poverty. How we can make it happen in our lifetime*. London: Penguin Press.
Samuelson, P.A., 1969. Pure theory of public expenditure and taxation. *In*: J. Margolis and H. Guitton, eds. *Public economics: an analysis of public production and consumption and their relations to the private sectors*. London: Macmillan, 98–123.
Scharpf, F.W., 2000. Economic changes, vulnerabilities, and institutional capabilities. *In*: F.W. Scharpf and V.A. Schmidt, eds. *Welfare and work in the open economy. Vol. 1: from vulnerability to competitiveness*. New York: Oxford University Press, 21–124.
Smith, A., 1976. An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations. *In*: E. Cannan, ed. *With a new preface by G.J. Stigler*. University of Chicago Press.
Stiglitz, J.E., 1994. *Whither socialism?* Cambridge, MA: MIT Press.
Sunstein, C.R., 2002. *republic. com. Third print with a new afterword*. Princeton University Press.
Sunstein, C.R., 2003. *Why societies need dissent*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
Taylor, Ch., 2002. *Varieties of religion today. William James revisited*. Institute for Human Sciences Vienna Lecture Series. Cambridge, MA: Harvard University Press.
Tullock, G., Seldon, A. and Brady, G.L., 2002. *Government failure. A primer in public choice*. Washington, DC: Cato Institute.
Walzer, M., 1983. *Spheres of justice. A defense of pluralism and equality*. New York: Basic Books.
Warner, M., 1990. *The letters of the republic: publication and the public sphere in eighteenth-century America*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

تم بحمد الله تعالى